عنه من التصريح بصحة الرواية باحاديث الاجازة وقد
قال ابو الحسن بن المفضل الحافظ انه نقل عنها اعني مالكا
والشافعي اقوال متعارضة بظاهرها والصحيح تاويلها والجمع
بينها وان مذهبهما القول بصحتها انتهى وحينئذ فالكراهة
اما لخشية الاسترواح بها بحيث تترك السماع وكذا الرحلة بسببه
كما صرح به شعبة ومن وافقه فقد رده ابو الحسين بن فارس
بانا لم نقل اذا قصر الطالب عليها بحيث لا يسعى ولا يرحل بل نقول
بها لمن له عذر من قصور نفقة او بعد مسافة او صعوبة مسلك
واصحاب الحديث يعني ما قال بها لانهم الرواية يحتشمون المضايق
ويركبون الاهوال في الارتحال لاخذ ابحاث عليه صلى الله عليه وسلم
ولم يقصدهم اعتمادها عن ذلك وكلام السلفي الماضي يساعده
ونحوه قول بعض المتاخرين انها سلالم تنزل في مقام المنع لبقاء الرحلة
من جهة تحصيل المقام الذي هو اعلى من الاجازة في التحمل نعم
قد زاد الركون الان اليها وكاد ان لا يوخذ بالسماع ونحوه الكثير
من الاصول المعول عليها لعدم تمييز السامع من المجاز او للخوف من
النسية للتغيير حيث لم يكن للرواية قد جاز بل قد توسع في
الاذن لمن يتاهل بالافتا والتدريس واستدرج للخوض
في ذلك الابهام والتلبيس وكثر المسمون بالفقه والحديث وغيرها
من العلوم من ضعف الاحلام والفهوم فادى ذلك الى العاقبة
واما تضمنها حلا العلم لمن ليس من اهله ولا عرف بخدمته
وحمله كما دل عليه امتناع مالك من اجازة من هذه صفته
وقوله يجب احدهم ان يدعى نسشا ولما يخدم الكنيسة يعني بذلك
كما قال الخطيب ان الرجل يجب ان يكون فقيه بلده ومحدث قصره

من

من غير ان يقاسي عنا الطلب ومشقة الرحلة انكالا على الاجازة
لمن احب من ولد الانصاري ان يكون قاسم بنته لانها لهما الواحد
منهم الابعد استدراج طويل وتعب شديد انتهى وقد عبر بعضهم
عن هذا المعنى بقوله اعجب ان يترتب تنزل ان يتحصرم وغيره قول
مالك ايضا نزيد اخذ العلم الكثير في الوقت اليسير او نحو ذلك وكل
هذا موافق لشرط التاهل حين الاجازة كما ستاتي المسالة في النوع
السابع وفي لفظ الاجازة وشرطها وما حكاه ابو نصر عن من لم يبحه
لا ينهض دليلا على البطلان بل هو عين النزاع وكذا ما قاله الدباس
وابن حزم ليس بمرضي لما علم من رده مما تقدم وايضا فلم ينقل احد صحة
الرواية بها قبل ثبوت الخبر عن الجيز والا بدون شروط الرواية
بل قد امام الحرمين كما تقدم الصحة بتحقق الحديث في الاصل وهو
اختيار الغزالي في المستصفى وكذا قيد البرقاني الصحة بمن كانت
له نسخة منقولة من الاصل او مقابلة معه واطلاق الجزري المنع
كما قال الخطيب محمول على من لم يكن كذلك لقول الحلاب راوي ما تقدم
عنه قلت له سمعت كتاب الكلبي وقد تقطع عليا والذي هو عنده
يريد الخروج فهل ترى ان استخيره او اسأله ان يكتبه الي قال
الاجازة ليست بشي سله ان يكتب به اليك وكذا المعتمد
يجب العمل والاحتجاج بالمروي بها من يسوغ له ذلك عند الجمهور
لانه خبر متصل الرواية فوجب العمل به كالسماع الامامي اخر وقيل
وهو قول اهل الظاهر ومن تابعهم لا يجب العمل به كحكم الحديث
المرسل قال ابن الصلاح وهذا باطل لانه ليس في الاجازة ما يقدح
في النقل المنقول بها ولا في الثقة به بخلاف المرسل فلذا اختبار
فيه البتة وسبقه الخطيب فقال كيف يكون من عرف عينه

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)